مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

The Correct and More Correct in Nouns According to Al–Khudari (D. 1287 AH) in His Marginal Notes on Ibn Aqil's Commentary: A Grammatical Study

Iman Hadi Ahmed
University of Fallujah/ College of Islamic Sciences
isl.h24164@uofallujah.edu.iq/ 07811852270
Asst.prof. Dr . Adnan Juma OdehAffiliation
University of Fallujah/ College of Islamic Sciences
an.altrkawi@uofallujah.edu.iq/ 07824958019

Abstract:

The research aims to study the correct and most correct according to Al–Khudari in his commentary on Ibn Aqeel's explanation. He has adopted a specific methodology in dealing with grammatical issues, as he applies the terms (the correct and the most correct) to some of Ibn Aqeel's phrases that explain Ibn Malik's Alfiyya, and he may review the opinions of some grammatical scholars who preceded him in the course of his circulation. On the issue that was ruled valid.

We divided the study into two sections. The first section dealt with nominative nouns, and it included two issues. The first issue: The permissibility of the predicate occurring as a subjunctive or constructional sentence. The other issue: The ruling on a sentence before a specific one with praise or blame. The second section dealt with accusative nouns, and it included two issues: The first issue: The permissibility of presenting the predicate. On

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

the negated copyist. The other issue is the permissibility of the adverb being defined verbally. In this research, I adopted the descriptive and analytical approach. The research aims to find out the reasons for describing the grammatical ruling as correct or more correct, and did it have origins and rules or were they individual diligences? Then we concluded this research with a conclusion by presenting the most important results that we reached, and God grant us success.

Keywords: (**The most correct, Ibn Aqeel, Hashiya, Al–Khudari, Al–Sahih**).

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

الصحيحُ والأصحُ في الأسماء عند الخضري (ت1287 هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل (دراسة نحوية)

إيمان هادي أحمد
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية
isl.h24164@uofallujah.edu.iq
07811852270
أ.م.د.عدنان جمعة عودة
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية
dr.adnan.altrkawi@uofallujah.edu.iq
07824958019

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الصحيح والأصح عند الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل– فيما يخص الأسماء– فكانت الدراسة على مبحثين ، تناول المبحث الأول الأسماء المرفوعة، وفيه مطلبان الأول : جواز وقوع الخبر جملة قسمية أو إنشائية ،والآخر : حكم الجملة قبل المخصوص بالمدح أو الذم ، وتناول المبحث الثاني الأسماء المنصوبة ، وفيه مطلبان: الأول : جواز تقديم الخبر على الناسخ المنفي ، والآخر: جواز مجيء الحال معرفة لفظًا .عارضين عينات البحث على ثلاثة محاور، الأول: أصل المسألة عند ابن عقيل، والثاني: تعقيب الخضري، والثالث: مناقشة المسألة بالوصف والتحليل وبيان الآراء، آملين القبول والإخلاص والفائدة، ومن الله السداد والتوفيق .

الكلمات المفتاحية: (الأصح ، ابن عقيل ،حاشية ،الخضري ،الصحيح).

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

الصحيحُ والأصحُ في الأسماء عند الخضري (ت1287 هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل (دراسة نحوية)

إيمان هادي أحمد
أ.م.د.عدنان جمعة عودة
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحابته الذين قضوا بالحق ، وبه كانوا يعدلون ، أمّا بعد:

فقد اهتم المتأخرون بالدرس النحوي الذي أسسه وأرسى دعائمه الأسلاف الجهابذة، الذين تمكنوا بفكرهم الثاقب من بناء القاعدة النحوية، معتمدين على الروافد الأصولية في تقعيدهم، والتي استمرت قرونًا عدّة، حتى تجاوزت القرن العاشر ؛ فبزغ نور الإمام (الخضري) الذي عُرف في حاشيته على شرح ابن عقيل بالتعليق والتعقيب والشرح والإيضاح وبعض الآراء والمسائل التي اجتهد فيها، وسنحاول في هذا البحث المتواضع بيان أهم المسائل التي اجتهدنا في أن نضع يدنا عليها، حيث قسمنا الدراسة على مبحثين، ولكل مبحث مطلبان، فكان المبحث الأول للأسماء المرفوعة، ولمطلبه الأول مسألة : جواز وقوع الخبر جملة قسمية أو إنشائية ،وللآخر مسألة : حكم الجملة قبل المخصوص بالمدح أو الذم ، وتناول المبحث الثاني الأسماء المنصوبة ، وفيه مطلبان ، الأول في مسألة : جواز تقديم الخبر على الناسخ المنفي ، والثاني لمسألة : جواز مجيء الحال معرفة لفظًا .وقد اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ، ناوين بذلك معرفة أسباب وصف الحكم النحوي بالصحيح أو الأصح ، وهل كانت لها أصول وقواعد، أم هي اجتهادات فردية؟ ثم اختتمنا ذلك بأهم النتائج التي توصلنا إليها، ثم المصادر، مرتبة على الحروف الألفبائية، يعلوها كتاب ربّنا، ومنه التوفيق .

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

المبحث الأول :الأسماء المرفوعة

المطلب الأول: جواز وقوع الخبر جملة قسمية أو إنشائية

أولًا: مرجع المسألة عند ابن عقيل

ذكر ابن عقيل أن الخبر يتفرع إلى مفرد وجملة ، فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا تكون، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد من وجود رابط فيها يربطها بالمبتدأ[1]، وهذا معنى قول ابن مالك : حاوية معنى الذي سيقت له، ثم تكلم ابن عقيل عن أنواع هذه الروابط ، ولم يتطرق إلى منع أو جواز مجيئ الجملة الخبرية ندائية أو مصدرة بـ(بل) ، أو(لكن) ،أو(حتى) ،أو أن تأتي جملة قسمية أو إنشائية.

ثانيًا :تعقيب الخضري :

تكلم الخضري عن أحوال الجملة الواقعة خبرًا ، فهي لا تأتي عنده ندائية ، ولا مصدّرة بـ(لكن ،أو بل، أو حتى) ثم قال:" والصحيح جواز كونها قسمية ، خلافًا لثعلب ، وإنشائية خلافًا لابن الأنباري، ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت ، خلافًا لابن السراج ؛ لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز، فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت"[2].

ثانيًا: مناقشة المسألة:

الخبر في اصطلاح النحويين :لفظ مجرد عن العوامل اللفظية ، مسند إلى ما تقدمه لفظًا، نحو: (زيد قائم)، أو تقديرًا نحو: (أقائم زيد)، وقيل : الخبر ما يصح السكوت عليه، وقيل : الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب [3].

وذكر النحاة أن الجملة الخبرية تكون إمَّا جملة اسمية وإما فعلية، فالاسمية تتكون من المبتدأ وخبره، نحو:(زيدٌ أبوه قائمٌ) والفعلية تتكون من الفعل وفاعله نحو:(زيدٌ قامَ) ، و(زيدٌ قامَ أبوه)[4].

---

(1) يُنظر : شرح ابن عقيل :164-165.

(2) حاشية الخضري :1/174-175.

(3) يُنظر : التعريفات للجرجاني :96.

(4) يُنظر: الإيضاح العضدي : 43-44، وشرح التسهيل :309، والتذييل والتكميل : 4/26، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/970.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا شروط عدة[1]:

أولا: إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، فإنها تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وقد نص سيبويه (ت 180هـ) على أن جملة الخبر لابد لها من رابط يربطها بما تخبر عنه، قال : "لو قلت : أزيدٌ إن تأْتكَ أَمَةُ الله تضربْها لم يجزْ، لأنك ابتدأت بـ (زيدٍ)، ولا بد من خبر، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتّى يكون فيه ضميرُهُ"[2]. كذلك نص الفراء بما يُشعر بوجوب العائد في جملة الخبر ظاهرًا أو محذوفًا بما رجع من ذكرها[3]، وهو ما أشار إليه الأخفش(ت215هـ)[4] حول قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ}[5] قال :" فخبر {الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ }: (يَتَرَبَّصْنَ) (بعد موتهم)ولم يذكر (بعد موتهم)كما يحذف بعض الكلام يقول :ينبغي لهن أن يتربصن ،فلما حذف (ينبغي) وقع (يَتَرَبَّصْنَ) موقعه، وإعراب الذين مبتدأ، وقد اختلف أنه خبر أو لا ؟ مذهب الكسائي والفراء أنه لا خبر له ، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ؛ فجاء الخبر عن المقصود ، والمعنى :من مات عنها زوجها تربصت[6]. وقد نسب أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) إلى الأخفش جواز وقوع المضمر مكان المظهر الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ ، والتقدير : يتربصن أزواجهم، ووافقه الكسائي ومنعه الجمهور[7]. وذكر أنه لابد من رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، وكذا أشار الزجاج (ت311هـ)[8]، وابن السراج (ت316هـ) [9] والفارسي (ت377هـ) ،

(1) يُنظر : شرح الرضي على الكافية:1/238–241، وتوضيح المقاصد والمسالك إلى الفية ابن مالك:1/475، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :4/28 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى :118–119، وشرح الأشموني :1/183–184–185،وشرح التصريح على التوضيح:1/202–204.

(2) الكتاب لسيبويه:1/135.

(3) يُنظر : معاني القرآن للفراء:1/240 –241.

(4) معاني القرآن للأخفش:1/189 .

(5) سورة البقرة /من الآية 234.

(6) معاني القرآن للفراء:1/150. ويُنظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/116، والبحر المحيط:2/514،ومعجم القراءات القرآنية :1/180.

(7) يُنظر :ارتشاف الضرب :3/1118.

(8) معاني القرآن وإعرابه للزجاج :1/314،ويُنظر: إعراب القرآن للنحاس :1/120.

(9) يُنظر: الأصول في النحو :1/65.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

الذي بين أيضًا جواز حذف هذا الرابط مع أهميته .قال:"وقد تحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول"[1]. فالرابط ظاهرا أو محذوفا واجب في الجملة الخبرية[2] .

ثانيا: ألّا تكون ندائية، نحو:(زيد يا أعدل الناس) فلا تكون (يا أعدل الناس) خبرًا عن زيد ، ولا يجوز نحو: (زيد يا عمرو إليه)أي أدعوك إليه، فلو قلت :(زيد يا عمرو قم إليه) ؛ لكان الخبر : (قم إليه) [3].

ثالثًا: ألّا تكون مصدرة بأحد الحروف : (لكن ، وبل ، وحتى).

وقد اختلف النحاة في جواز وقوع الخبر جملة قسمية أو إنشائية ، وصرّح بذلك الخضري الذي ذهب إلى جواز وقوعها خبرًا، إذ يقول: والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب [4]،وإنشائية خلافا لابن الأنباري، ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافًا لابن السراج [5]، وقد روي عن ثعلب أنه قال :"لا تقع جملة القسم خبرًا "[6] حيث زادَ شرطا رابعًا: وهو ألّا تكون جملة الخبر قسمية، كما زاد ابن الأنباري شرطا خامسًا : وهو ألّا تكون إنشائية [7].

---

(1) :الإيضاح العضدي :44.

(2) يُنظر : الخصائص :106/1.

(3) يُنظر : ارتشاف الضرب:3 /1115، وهمع الهوامع: 368/1، والنحو الوافي:471/1.

(4) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ، أبو العباس (200–291هـ) نحوي ، ولغوي ، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه . كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. وأصيب في أواخر أيامه بالصمم ، ودُفِن في مقابر باب الشام في حجرة اشتريت له . من مؤلفاته :معاني القرآن ،واختلاف النحويين ، وما ينصرف وما لا ينصرف ،وقواعد الشعر. يُنظر: إنباه الرواة للقفطي :173/1–186، وبغية الوعاة للسيوطي :396/1،وشذرات الذهب : 206/2.

(5) حاشية الخضري :174/1–175.

(6) يُنظر: شرح التسهيل :310/1. ويُنظر شرح الرضي على الكافية:238/1،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب :529،وشرح الدماميني على المغني اللبيب:307/2، وموصل الطلاب على قواعد الإعراب :67.

(7) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:237/1–238.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وقد سأل سيبويهُ الخليلَ عن قوله تعالى:{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ }[1] فأجاب الخليل بأن كلمة(ما) ههنا بمنزلة كلمة (الذي) وقد دخلتها الأداة (اللام) كما دخلت على (إنْ) في نحو عبارة:" والله لئن صنعت لأصنعن"، واللام في (ما) شبيهة مثله في (إن) ، واللام التي في الفعل (تؤمنن)مشبهة التي في الفعل أصنعن. [2]، وقال:

"فأُقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مظلم"[3]

فإن (لو) جاءت بمنزلة اللام في (ما) ، فأوقعت هنا لامين، لام للأول، ولام للجواب، ولام الجواب يكون القسم معتمدًا عليها ، فكذلك اللامان في قول الله تعالى: { لَمَا آتَيْتُكُمْ... لَتُؤْمِنُنَّ } لام للأول ، وأخرى للجواب[4].واستشهد أبو علي الفارسي بهذه الآية أيضًا على جواز مجيء الخبر جملة قسمية[5] ، وإلى هذا ذهب الرضي(ت686هـ) بقوله :"والأولى الجواز إذ لا منع"[6].

وزعم ابن مالك(ت672هـ) أن ما منعه ثعلب قد ورد السماع به[7]، وهو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ}[8].

---

(1) سورة آل عمران /الآية 81.قرأ يحيى بن وثّاب وحمزة (لما)بكسر اللام وجعل(لتؤمنن به) جواب القسم الذي تضمنه قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ}،حيث تضمن معنى القسم ،وتكون (ما) في موضع رفع بالابتداء ، والخبر (لتؤمنن به) .يُنظر : معاني القرآن للفراء:225/1،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج :437/1،والبحر المحيط :239/3.وقرأ الباقون بفتح اللام على تأويل الجزاء ، واللام موطئة للقسم كاللام الداخلة على (إنْ) ولذلك أُجيبت بما يجاب به القسم (لتؤمنن به).يُنظر : الحجة للقراء السبعة :65/3،وحجة القراءات :169–170.

(2) يُنظر : الكتاب لسيبويه : 107/3، واللامات :79، وأمالي ابن الحاجب :162/1.

(3) البيت من البحر الطويل وهو منسوب إلى المسيب بن علس في شرح كتاب سيبويه : 314/3،وشرح المفصل لابن يعيش: 249/5،وخزانة الأدب :145/4، وبلا نسبة في الكتاب :107/3،والمقاصد النحوية : 1905/4.

(4) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 153/1.

(5) يُنظر: الإيضاح العضدي: 36 ،والتعليقة على كتاب سيبويه : 213/2.

(6) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:238/1

(7) يُنظر: شرح التسهيل :310

(8) سورة العنكبوت /من الآية 58

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وقد علل ابن هشام (ت761هـ) رأي ثعلب بأن ثعلب إنما منع أن تكون جملة الخبر قسمية ؛ لأن جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون خبرًا ، وأن جملة القسم إنشائية وجملة الخبر لابد أن تحتمل الصدق والكذب، موضحًا بأنّ جملتي القسم ليستا كجملة الشرط والجزاء، فالجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى، فالجملتان مرتبطتان كجملة واحدة ، وإنْ لم يكن بينهما عمل، وزاد ابن هشام أن الخبر –الذي هو قسيم الإنشاء– الأصلُ فيه أن يحتمل الصدق والكذب مع الإفراد ، وذلك من صفات الكلام ، وعلى جواز (أين عمرو ؟)، و(كيف زيد؟).كما أورد تأويلا لما استدل به ثعلب ، وهو أن المبتدأ متضمن معنى الشرط ،وأنَّ الخبر مُنَزَّلٌ منزلة الجواب، فإذا سُبق بقسم مقدر، وكان الخبر محذوفًا للاستغناء بجواب القسم المقدر؛ كان الجواب له، نحو ما جاء في الذكر الحكيم" وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ"[1]والتقدير– والله أعلم–(:"والله ليمسّن إن لم ينتهوا يمسّن)[2].

والصحيح عند الجمهور جواز أن تقع الجملة القسمية خبرًا عن المبتدأ[3]. واختلف النحاة أيضًا في وقوع الجملة الإنشائية خبرًا ؛ فقد منع ابن الأنباري وابن السراج ومن وافقهما الإخبار بالجملة الطلبية ؛ وحجتهم أن الجملة الطلبية لا تقع خبرًا – من حيث كونها طلبية– وأن جملة الخبر مؤولة بالمفرد ، كما تقول :(زيد ابوه قائم) ، فتأويلها: زيد قائم الاب، وكذلك : (زيد يقوم) في تأويل: زيد قائم ، فالجملة الطلبية لا يمكن تأويلها بالمفرد؛ لذهاب معنى الطلب ، وذلك إذا قلت في (زيد اضربه) : زيد مضروب .أما الجملة الخبرية فإن معناها لا يذهب بالتقدير إلى المفرد، ومما جاء من ذلك فعلى إضمار القول ، فالقائل في: زيد اضربه، على تقدير: مقول فيه : اضربه[4]. ولو رجعنا إلى سيبويه(ت180هـ) لوجدنا إجازته بأن تقع جملة الخبر جملة إنشائية ،وقد خصص لذلك باباً ، قال فيه:"باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً، لأنّك تبتدئه ؛ لتُنبِّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك"[5] ،

(1) سورة المائدة /من الآية 73.
(2) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :529–530–531، وشرح الدماميني على المغني:307/2.
(3) يُنظر : أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:196/1 .
(4) يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 626/1.
(5) الكتاب :127/1.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وفي جواز الإخبار بالجملة الطلبية قال سيبويه :"وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه"[1]. كما أجاز الزجاج(ت311هـ) ذلك بقوله :"قوله عز وجل: { وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ}[2]، رفع (قُرةُ عَيْن) على إضمار: هو قرةُ عين لي ولك، وَيُقْبّح رفْعُه علَى الابتداء ، وأن يكون الخبر (لا تَقْتُلوهُ) ؛ فيكون كأنه قَدْ عَرَفَ أنه قرة عين له، وكذلك يجوز رفعه على الابتداء عَلَى بُعْدٍ، ويجوز النصب [3].

وقد علل ابن الوراق(ت318هـ) جواز مجيء الخبر جملة طلبية بقوله :"فَإِن قَالَ قَائِل: من شَرط خبر المبتدأ أَنه يجوز فِيهِ الصدْق وَالْكذب، وَالْأَمر وَالنَّهْي لَا يجوز أَن يكون فيهمَا، فَكيف جَازَ أَن يقعا خبرًا للمبتدأ؟ قيل: جَازَ ذَلِك بِحمْل الْكَلَام على مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَن الأَصْل في(زيدٌ اضرب): اضْرِب زيدا، فَإِذا قدمت (زيدا) مَرْفُوعا، وشغلت الْكَلَام بضميره، فَمَعْنَى الْكَلَام بَاقٍ، وَإِنَّمَا رفع بشبه لَفظه بالمبتدأ وَالْخَبَر، فَلَمَّا وجدنَا مساغ جَوَاز رَفعه، لِأَن فِيهِ تَقْدِير إِسْقَاط تَقْدِير الْفِعْل الْمُضمر، جَوَّزنَا رَفعه، وَحمل فِي الحكم على مَعْنَاهُ"[4]. ويرى ابن السراج (ت366هـ) أن الخبر إذا جاء جملة طلبية ، فالقول قبلها مقدر ، فنحو قولك: زيد اضربه ؛ على تقدير: أقول لك : اضربه ، وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله[5].

وأجاز ابن مالك(ت672هـ) صراحةً أن يأتي الخبر جملة طلبية[6] في مثل: كيف أنت؟ وهذا ثابت معزز بالاتفاق، جار على القياس، يعضده المسموع الشائع، كقول الشاعر –وهو رجل من بني طيء–:

قلبُ منْ عيل صبرُه كيف يسلو؟ صالياً نار لوعةٍ وغرام[7]

(1) الكتاب لسيبويه:138/1.
(2) سورة القصص/الآية 9.
(3)يُنظر: معاني القرآن وإعرابه :133/4.
(4) علل النحو لابن الورّاق: 314.
(5) الأصول في النحو : 71/1–72، ويُنظر: الأشباه والنظائر :238/2.
(6) يُنظر: شرح التسهيل :310/1.
(7) البيت من البحر الخفيف وهو بلا نسبة في:شرح التسهيل :310/1، وهمع الهوامع : 368/1،والدرر:73/1.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

والشاهد في هذا البيت وقوع الجملة الاستفهامية (كيف يسلو) –التي هي جملة إنشائية– خبرًا عن المبتدأ (قلب) [1] .

وقد ردَّ ابن مالك على ابن الأنباري الذي منع كون جملة الخبر إنشائية :"بأن هذا رأي ونظر واهٍ ؛ لان خبر المبتدأ أصله مفرد بلا خلاف، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة التي تقع في موقعه لا يشترط احتمالها للصدق والكذب"[2]. وإلى هذا ذهب ابن عصفور (ت669هـ)[3] . ويرى ناظر الجيش(ت778هـ) أن الشُبه التي تمسك بها ابن الأنباري ضعيفة ؛ لأن الخبر لفظ مشترك يطلق تارة ويراد به ما يقابل الإنشاء من الجمل التي تحتمل الصدق والكذب ، ويطلق تارة أخرى على الجزء المسند إلى مبتدأ– مفردًا كان أم جملة – سواء أكانت الجملة خبرية أم طلبية[4].

ويرى الصبان (1206هـ) أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية بخلاف النعت ؛ فلا يصح بالنعت أن تكون الجملة إنشائية ؛ لأن الغرض من النعت تمييز المنعوت وإيضاحه للمخاطب قبل الخطاب ، والإنشائية لا يُعلم المقصود منها إلا بالتكلم ، فإذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا – طلبًا أو غيره– لم تكن خبريتها بنفس معناها[5].

ويظهر لي مما سبق أن ما رجحه الخضري والنحاة الذين أجازوا الإخبار بالجملة القسمية والطلبية هو الصحيح ؛ لأن السماع يعضده، فقد وردت الكثير من الآيات القرآنية المشتملة على هذين الأسلوبين ، وكذلك مما ورد عن العرب ، فمجيء الخبر المفرد حال كونه طلبيًا ثابت على اتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس، يتوافق مع ذلك ما جاء مسموعا بما ورد، وما يعضده السماع والقياس أولى بالقبول.

(1) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 89/3،والنحو العربي :76/1.
(2) شرح التسهيل :309/1–310.
(3) يُنظر: المقرب ومعه مُثُل المقرب :139، والتعليقة على المقرب:161.
(4) يُنظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:971/2.
(5) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأُشموني :285/1.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

المطلب الثاني: حكم الجملة قبل المخصوص بالمدح أو الذم

أولًا: أصل المسألة عند ابن عقيل [1]:

تكلم ابن عقيل عن مذاهب النحاة في (نعم ،وبئس) ذاكرًا أن مذهب الجمهور كونهما فعلين، بدليل أن (تاء التأنيث الساكنة) تدخل عليهما في(نعمت المرأة هند)، و (بئست المرأة دعدٌ)، ثم ذكر ورودهما اسمين على مذهب الكوفيين، ودليلهم التصاق حرف الخفض بـ(نِعم) في قول بعضهم : ((والله ماهي بنعم الولد، نصرها بكاء ،وبرُّها سرقة)) وخُرّج على جعل(نعم) معمولة لقول محذوف، واقع صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وما هي بولد مقول فيه: نعم الولد ، فحذفت الصفة مع الموصوف ، وأُقيم المعمول مقامهما، فبقيت (نِعم) على حالها بكونها فعلًا، وقد ذكر أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان، يرفعان فاعلا يكون على ثلاثة أقسام:

1- محلى بالألف واللام كقوله تعالى: {نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ} [2]،وهي للجنس أو العهد، على خلاف.

2- مضاف إلى ما فيه (أل) كقوله تعالى: {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} [3].

ثانيًا: تعقيب الخضري:

وقف الخضري معقبًا على قول ابن عقيل :_"والجملة خبر عنه"[4] _ قائلًا:"إن هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ،والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدأ بمعناه[5].

ثالثًا: مناقشة المسألة:

حكم الجملة قبل المخصوص بالمدح والذم مرتبط لزومًا بحكم المخصوص، وعلى ذلك ستكون مناقشة المسألة وفق ما يأتي:

---

(1) يُنظر : شرح ابن عقيل :3/118-119.

(2) سورة الأنفال /من الآية 40.

(3) سورة النحل/ من الآية30.

(4) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك :3/122-123

(5) حاشية الخضري :2/538

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

المخصوص –في أسلوب المدح والذم القياسي هو المقصود بالمدح بعد الفعل (نِعم)، وبالذم بعد الفعل (بِئس)، كـ(زيد ،وعمرو) في نحو قولنا:"نعم الرجل محمد، وبئس القرين زيد[1].وأما شروط المخصوص فهي ما يأتي [2].

1– يجب أن يأتي المخصوص بأسلوب المدح والذم معرفة أو قريب منها بتخصيص، نحو:"نعم الفارس رجل من بني فلان، ونعم الصنيع طاعةٌ وقولٌ معروف، ونِعم الرجلُ رجلُ الدار).

2– يجب أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم فاعل (نعم ،وبئس) بحيث يكون صالحًا للإخبار به عنه ، وموصوفًا بالممدوح بعد(نعم) .

3– أن يكون متأخرًا عن الفاعل .

4– أن يكون ضميرًا مستترًا، مفسرًا بنكرة منصوبة .

و يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل (نعم)،أو (بئس) وفي ارتفاعه ثلاثة أوجه[3]:

أحدهما : أن يكون خبرًا لمبتدأ واجب الحذف، ففي قولك :"نعم الرجل عبدالله" فإنه يكون (عبدالله) خبرًا لمبتدأ محذوف .

وذكر أبو حيان[4] أن هذا القول نُسِب الى سيبويه، وقال به جماعة، كالمبرد(ت285هـ)[5]،

(1) يُنظر: شرح التسهيل :16/3.

(2) يُنظر :الإيضاح العضدي :85–86، وشرح التسهيل :3/18–19، والتذييل والتكميل :126/10.

(3) يُنظر : الكتاب :176/2،والمقتضب /2/140–142،والأصول في النحو :112/1،وشرح المفصل لابن يعيش :399/4–400،والمفصل في صنعة الإعراب :362–363،والكافية في علم النحو :50، ،وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:3/247–248، ومعاني النحو:304/4.

(4) يُنظر : ارتشاف الضرب :2054/4.

(5) يُنظر : المقتضب :141/2.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

والفارسي (ت377هـ) [1]، وابن السراج (ت316هـ)[2]، والسيرافي (ت368هـ)[3]، والصيمري (ت436هـ) [4]. وأشار ابن هشام أنَّ هذا الوجه مذهب الجمهور[5].

ثانيهما: أن يكون مبتدأً، حكم وجود خبره محذوف على الوجوب، وتقديره : زيد هو ، أو: زيد الممدوح، وقد أجاز هذا الوجه ابن عصفور[6].

ثالثهما: أن يعرب (زيد) بدلاً من الفاعل، قال ابن السراج : " وهذا محال ؛ لأن الرجل لست تقصد واحداً بعينه"[7]. وممن ذهب إلى البدلية من الفاعل ابن كيسان ، ورُدَّ بأنه لازم وليس البدل بلازم ؛ ولأنه لا يصلح ؛ لمباشرة(نعم)[8].

رابعهما: أن يكون مبتدأ خبره الجملة المتقدمة حين قلت:(نعم الرجل عبدالله)، وعلل ابن يعيش (ت 643هـ) تأخُر المبتدأ – مع أن حقه التقديم– لأمرَيْن:

أحدُهما: أنّه لمّا تضمّن المدحَ العامّ أو الذّمّ ؛ جرى ذلك مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد. فكما أنَّ حق حروف الاستفهام التقدم، فكذلك ما أشبهها.

الأمر الآخر: أنه كلامٌ يجري مجرى المثل – والأمثالُ لا تُغيَّر– وتحمل على ألفاظها، وإن شابها اللَّحْنَ أو قاربها[9].

(1) يُنظر : الإيضاح العضدي :85–87.
(2) يُنظر : الأصول في النحو :112/1.
(3) يُنظر : شرح كتاب سيبويه:6/3.
(4) يُنظر : التبصرة والتذكرة :275/1،وهنا أجاز الوجهين .
(5) يُنظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:248/3.
(6) يُنظر : شرح جمل الزجاجي :605/1
(7) الأصول في النحو :114/1.
(8) يُنظر : المقرب :69/1،وارتشاف الضرب في لسان العرب :25/3،وشرح ابن عقيل : 156/2،وشرح الأُشموني :37/3، وهمع الهوامع :41/5 ،وشرح التصريح :97/2.
(9) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش:400/4.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وذكر ابن مالك (ت672هـ) أن الوجه الأول أولى، وهو متعين عنده ؛ لصحته في المعنى ، وأنه لم يخالف أصلًا ، بخلاف الوجه الثاني الذي يكون فيه المخصوص خبرًا .

ونقل الأُشْموني[1](ت900هـ) عن ابن الباذش[2] عدم إجازة سيبويه أن يأتي المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ، وهنا لا يضرّ عدم وجود الضمير الذي يعود على المبتدأ، وذلك ؛ لأنّ الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط ؛ لأن له ارتباط بنفسه، والمحصول أن المخصوص بالمدح والذم لا يجب أن يؤخر، والواجب أن يكون معلومًا، فإن ذُكِر وأُخِر؛ فهو مبتدأ ، كما يجب أن يكون مرفوعًا بـ(كان) أو (وجد) أو إحدى أخواتها، وإذا ذُكِر وقُدّم والجملة واحدة ،فهو مبتدأ، أو يكون اسم (كان) أو (إنّ) أو أول مفعولي ظن، أو إحدى أخواتهن [3]،ومن ذلك قول الشاعر :

إذا أرسلوني عندَ تعذيرِ حاجةٍ أمارسُ فيها كُنتُ نعمَ الممارس [4]

الشاهد:(كنت نعم الممارس) حيث دخلت (كان) الناسخة على نِعم وفاعلها، والمخصوص متقدم عليها، فالمخصوص هو اسم كان[5].

(1) شرح الأُشْموني لألفية ابن مالك :289/2.

(2) هو علي بن احمد خلف الأنصاري ، أبو الحسن(444هـ-528هـ) نحوي أندلسي ، وعالم بالعربية وبأسماء رجال عصره ، وشارك في الحديث ، ولد وتوفي بغرناطة .له (شرح كتاب سيبويه) و (المقتضب) و(شرح أصول ابن السراج) و(شرح الإيضاح). يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري :518/1-519، وإنباه الرواة للقفطي :227/2-228، وبغية الوعاة للسيوطي :142/2-143.

(3) شرح التسهيل :17/3،وارتشاف الضرب من لسان العرب :2054/4،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :2566/5.

(4) البيت من البحر الطويل ليزيد بن الطثرية، شعر يزيد بن الطثرية:84، والدرر للشنقيطي :218/5 ، والمقاصد النحوية للعيني :34/4، وبلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي :388/9، والأشباه والنظائر :209/8 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي :379/2.

(5) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : 923/2.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

ويرى الخضري أن المخصوص بالمدح أو الذم يعرب مبتدأً والجملة الفعلية قبله خبرًا عنه، وأنه مذهب سيبويه بقوله : (وهو الصحيح) [1]، ولعله نظر إلى حتمية التأويل الواضح على كون التقدير : (ممدوح زيد ،وممدوح عمرو)و كأنه يتناغم مع توضيح المرادي لمذهب الكسائي الذي جعل نحو: (نعم الرجل ،وبئس الرجل) اسمين محكيين، بمنزلة : (تأبط شرًا ،وبرق نحره)،فـ (نعم الرجل)عنده اسم للممدوح و(بئس الرجل)اسم للمذموم حيث نُقلتا عن أصلهما وسُمّي بهما، أو هما –عند الفراء– صفتان لموصوف محذوف ،كأن الجملة (رجل نعم الرجل زيد) فحُذِف الموصوف (رجل) وأُقيمت الصفة التي هي الجملة من(نعم وفاعلها) و(وبئس وفاعلها) مقامه ؛ فحكم لها بحكمه فـ (نعم الرجل ،وبئس الرجل) رافعان (لزيد وعمرو) في (نعم الرجل زيد ،وبئس الرجل عمرو) كما أنك لو قلت : (الممدوح زيد والمذموم عمرو) ، لكان زيد مرفوعً ا بممدوح ،وعمرو مرفوعًا بمذموم [2].

وفي هذا النظر الدلالي منزع قريب الى الوجه الذي رآه الخضري صحيحًا موافقا بذلك مذهب سيبويه الذي جزم به، ومن تأمل ما جاء به إمام النحاة لم يجد له ذكرًا للوجه الثاني، ومن نظر الى مقاصد أخرى –لم ينوها سيبويه – عدّ وجهين للمخصوص حسب فهمه .فالتحقيق بأن موضع المخصوص هو مبتدأ، وموضع ما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وهو الظاهر من قول سيبويه، وأما قولهم: (نعم الرجل عبدالله) فهو على منزلة (ذهب أخوه عبدالله) وإذا قال : (عبدالله نعم الرجل) فهو بمنزلة:(عبدالله ذهب أخوه) فتساوى تأخير المخصوص وتقديمه، والذي أوهم أكثر النحويين أن سيبويه قال: كأنه قال: نعم الرجل ، فقيل له : من هو؟ فكان الجواب عبدالله"، ويرد عليهم أن سيبويه ذكر أيضًا أنه إذا قيل: عبدالله فكأن سؤالا(ما شأنه؟) فأجيب: نعم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام يكون تعلُّقَ لازمٍ ؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع، قدِّمت أو أخِّرت[3].

وهذا ما فهمه الخضري ولم يسعه ما وسع كثير من النحاة الذين جوزوا الوجهين، وتوثيق ذلك ما ذكره ابن هشام في تجويز كثير من النحويين أن يقال:(نعم الرجل زيدٌ) فـ(زيد) هو خبر لمحذوف مع جواز تقديره

(1) يُنظر : حاشية الخضري:2/ 538.
(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك :1/903، وشرح التصريح :2/76.
(3) يُنظر: مغني اللبيب :785.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

مبتدأ وتقديرا لجملة قبله خبرًا ؛ لأن (نعم ،وبئس) وظيفتهما المدح والذم العاملين فوافق مقامهما التوسع الإطناب وذلك بتكثير الجمل[1] .

وأرى –والله أعلم –أن وجود النواسخ أمثال (كان ،وظن ،ووجد ...)إلى ما ذكره النحاة فيه تقييد لزمن الجملة في أسلوب المدح والذم وأسلوب الذم بـ (نعم ،وبئس) ،فهذه الصياغة التي وضعها العرب غير قاصدين بها زمنًا معينًا، بل هي لتقرير حالة، ووصف بهيكل معين انسلخ من الزمنية المحددة إلى حالة من الإطلاق، تتناسب مع الوصف المراد الخالي من التقييد الزمني.

المبحث الثاني: الأسماء المنصوبة

المطلب الأول : جواز تقديم الخبر على الناسخ المنفي

أولًا :أصل المسألة عند ابن عقيل

وقف ابن عقيل على قول ابن مالك:

كذاك سبْقُ خبر ما النافية فجيء بها متلوة ، لا تاليه [2]

ثم بين عدم جواز أن يتقدم الخبر على ما النافية، وتحت هذا قسمان :أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله، وذلك في (ما زال وأخواتها) فلا تقول : قائما ما زال زيد، وأجاز ذلك غيرُ واحد، أشهرهم ابن كيسان والنحاس، والثاني الذي لا يكون النفي شرطا في عمله نحو : ما كان زيد قائمًا، فلا تقول: قائمًا ما كان زيد، ثم ذكر إجازة بعضهم له . ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير الحرف (ما) فيجوز التقديم، فتقول: قائمًا لم يزل زيد، ومنطلقًا لم يكن عمرو، ومنعهما بعضهم، ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر "على الفعل وحده"[3]، إذا كان النفي بالأداة (ما) نحو : ما قائمًا زال زيد، وما قائمًا كان زيد، ومنعه بعضهم[4] .

---

(1) يُنظر: المصدر نفسه.

(2) ألفية ابن مالك :19

(3) شرح ابن عقيل :220/1 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل :220/1–221.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

ثانيًا: تعقيب الخضري :

عقَّبَ الخضري على قول ابن عقيل :"على الفعل وحده "[1] ، بقوله :"قوله : على الفعل وحده هو الصحيح" [2].أي: أن يتقدم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما).

ثالثًا :مناقشة المسألة:

الأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، ويجوز أحيانًا أن يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، ويجب أحيانًا تقدم الخبر، ويمتنع أحيانًا أخرى ،ويحدث هذا كذلك مع (كان) وأخواتها ، فالأصل فيها أن يأتي الاسم بعد كان أو إحدى أخواتها، ثم يأتي بعد ذلك خبرها، وقد يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، وقد يجب، وقد يمتنع .

ولما كانت هذه الأفعال متصرفة تصرُّف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها ،جاز في خبرها ما يجوز في المفعول من التقديم والتأخير، كقولك : (كان زيدٌ قائمًا ،وكان قائمًا زيدٌ، وقائمًا كان زيدٌ)[3]،ومن ذلك قوله تعالى : {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ } [4]، فـ (حقًا) خبر (كان) مقدمٌ و(نصر المؤمنين) اسمها ، وَيجوز في غير القرآن أَن تضمر فِي (كان) اسْمَها وترفع (نصر) بالابتداء، (وعلينا) الْخَبَر وَالْجُمْلَة خبر (كان) وَيجوز رفع (حق) على اسْم (كان) ؛ لِأَنَّهُ وُصف بـ (علينا) ، وتنصب (نصرا) على خبر (كان) وَيجوز رفعهما جَمِيعًا على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر[5].

وفي مسألة تقديم خبر (مازالَ) عليها خلاف طويل لا يهمنا ذكر ما فيه إلا بالقدر الذي يتعلق بنقطة البحث ، وعلى النحو الآتي[6]:

(1) المصدر نفسه :1/220–221.

(2) حاشية الخضري:1/220.

(3) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :4/367–368، شرح الرضي على الكافية:4/200،واللمحة في شرح الملحة :2/575.

(4) سورة الروم /الآية 47.

(5) يُنظر :إعراب القرآن للنحاس :3/188،ومشكل إعراب القرآن لمكي :2/562،والتبيان في إعراب القرآن:2/1041 .

(6) يُنظر :الإنصاف في مسائل الخلاف :1/126، والتبيين عن مذاهب النحويين: 302 –307.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

1- لم يجعل ابن كيسان ومن معه (ما)من حروف الصدور، أي لا يلزم تصديرها[1]، وحجتهم في ذلك أن صيغة (ما زال) لا تنفي الفعل، بل هي نفي لمفارقة الفعل ، ودخول النفي على النفي يصير إيجابًا[2]؛ لأنّ (زال) فيها معنى النفي و (ما) للنفي، فأصبحت مثل (كان) لا فرق بينهما، والنفي حين يدخل على النفي يصير إثباتًا ؛ وحينئذ يجوز قولنا: قائمًا ما زال زيد، استنادًا إلى جواز ذلك في قولنا: قائمًا كان زيد[3] وبهذا يكون الجواز ممكنًا، ومع ذلك يرد منعطف جديد في الفهم في الربط بين ما زال وما كان، فهذا لا يوجب تقديم خبر (مازال) عليها؛ لأنها لم تَزُل عن النفي، وإذا كانت للنفي فهو حرف صدر، فكأنها فارقت (ما كان) وغيرها ؛ لأنها لما كانت لا تستعمل إلا بحرف النفي ، كرهوا الفصل بينها وبين حرف النفي[4] .

2- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يتقدم خبر (مازال)عليها، وإلى ذلك ذهب الفراء من الكوفيين إلى منع تقدم الخبر على جميع أحرف النفي، وأيدهم الشلوبين بقوله : "وما زال لا يتقدم خبرها عليها لمكان (ما)"[5]، وأيدهم ابن يعيش (ت643هـ)[6]، وابن هشام (ت761هـ)[7]، وحجتهم في ذلك أنها أفعال قد نفيت بـ (ما)، والأفعال إذا نُفيت بـ (ما) لم يتقدم معمولها عليها، والنفي له ميزة صدر الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام بامتلاكه صدر الكلام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله[8]، أما إذا كان النفي بغير (ما) فإنه يجوز تقديم الخبر عليها، نحو: (قائمًا لم يزل زيد) و(عالمًا لايزال

(1) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :299/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:674، وشرح التسهيل :351/1، وشرح الأُشموني :232/1.

(2) يُنظر :الخصائص:244/3، وشرح المفصل :66/5، وأمالي ابن الحاجب :146/1، والاشباه والنظائر: 283/2، وشرح كتاب سيبويه للرماني :556.

(3) يُنظر : شرح التسهيل : 1/ 351 .

(4) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : 675.

(5) التوطئة :228.

(6) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: 368/4.

(7)يُنظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك :241/1.

(8) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:129/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي :675.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

عمرو)؛ لأنها اقترنت بحرف نفي ليس بحرف صدر، فـ (لا، ولم) ليسا من حروف الصدور ، فالمانع هو حرف النفي المقترن بها ، وليس الفعل نفسه ، وإن كانت (لا) جواب قسم فلا يجوز تقدم الخبر، فلا تقول : والله عالمًا لايزال زيد [1] .

وأرى أن الخضري قد استوعب هذا الخلاف بما عهد عنده من اطلاع على الشروح والحواشي ؛ ولم يعلق بكون أي المذاهب أحق، لكنه أبدى رأيه بوضوح في مسألة تقديم صيغة الخبر على الفعل وحده، إذا كان النفي بالأداة ما، حيث صرح بأن جواز ذلك هو الصحيح، وليس المنع بحجة لانتفاء صحة ذلك .

وكأن الخضري يحيلنا إلى تعليل العكبري لجواز تقديم أخبارها بقوله :"وإنَّمَا جَازَ تَقْدِيم أَخْبَارهَا على أسمائها لتصرُّفها "[2]. ثم ما ذُكر من أغلب النحويين من جواز توسط الخبر بين النافي والفعل المنفي[3] .

ومما له وصل الكلام والارتباط إجازة ابن كيسان الفصل بين (ما) و(كان)، وبين (ما) و(أصبح) ، كقولك: (ما عالمًا كان زيد)، و(ما عالمًا أصبح عمرو)، ولا يجيز الفصل بين (ما) و(زال)، وأخواتها ؛ لأنهما كالشيء الواحد[4].

ويبدو أن الخضري كان دقيقا في تعليقه : "قوله على الفعل وحده هو الصحيح" أي جواز تقديم الخبر على الناسخ المنفي ب(ما) ناظرًا إلى تقييد ابن عقيل بكون الناسخ (زال) و (كان) ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره المكودي بشأن توسط الخبر بين (ما) والفعل من أن توسط الخبر بين (ما) والفعل جائز نحو: (ما قائمًا

(1) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 299/1، وشرح التسهيل :351/1، وشرح المفصل لابن يعيش:368/4، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :674.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب : 167/1.

(3) يُنظر :ارتشاف الضرب :1171/3، والتذييل والتكميل:175/4، واوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:241/1 ،ا رشاد السالك إلى الفية ابن مالك:195/1–196، وهمع الهوامع :430/1.

(4) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :675.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

كان زيدٌ) ، و(ما مُقيمًا زالَ عمرو) وليس على الإطلاق في جميع الافعال [1]، وإلى هذا ذهب السيوطي(ت911هـ) بقوله :" فالأصح جوازهُ وَعَليهِ الأكثرون "[2].

أما إذا توسط الخبر بين (ما) و(دام) في نحو قولنا: (ما طالعة دامت الشمس) فهذا يكون ممتنعًا ؛ لأنه لا يقدم معمول المصدر عليه ، والقياس يتطلب الجواز، استنادًا على ما أجازوا من جملة: عجبت مما زيد تضرب، إلا إن ثبت أن لفظ(دام) لا يتصرف فيتجه المنع[3]. والخلاصة أنه يجوز على الصحيح توسط الخبر بين (ما) و(زال) ؛ و(ما) و(كان) على ما ذُكر آنفًا .

المطلب الثاني: جواز مجيء الحال معرفةً لفظًا .

أولًا: أصل المسألة عند ابن عقيل :

تأملَ ابن عقيل قول ابن مالك :

والحالُ إنْ عُرّفَ لفظًا فاعتقدْ تَنكيرَهُ مَعنى ،كَوَحدكَ اجتَهِد [4]

فأورد خلاف النحويين في مجيء الحال معرفة ، ذاكرًا أن "مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تأتي إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفة لفظًا فهو منكر معنىً"[5] ،وأن البغداديين ويونس زعموا أنه يجوز تعريف الحال مطلقًا ،وفصّل في مذهب الكوفيين[6] في هذه المسألة .

ثانيًا : تعقيب الخضري :

عقَّبَ الخضري على قول ابن عقيل:" مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى"[7]، بأن كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالًا قليل ، وهو

(1) شرح المكودي على الالفية:57.
(2) يُنظر: همع الهوامع:430/1.
(3) يُنظر :التذييل والتكميل:177/4،وشرح المكودي على الالفية:57 ، وهمع الهوامع:430/1.
(4) ألفية ابن مالك:32
(5)شرح ابن عقيل :183/2 .
(6) يُنظر :شرح ابن عقيل :183/2–186.
(7) يُنظر :شرح ابن عقيل :183/2–186.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

كذلك، ثم قال : (وهو نوعان :علم جنس كـ (جاءت الخيل بدادِ) ،بوزن حذامِ ، فبداد عَلَمٌ على التفرق ، ومعرف بأل الجنسية كـ (أرسلها العراك)[1] .والصحيح أنه مؤول بنكرة مشتقة كما في المنكر أي متبددة ومعتركة[2].

ثانيًا: مناقشة المسألة:

الحال في اصطلاح النحاة: وصف فضلة، مسوق لبيان هيئة صاحبه. أو تأكيده، أو عامله[3].

والأصل في الحال أن تأتي نكرة [4]، وهذا ما أكد عليه سيبويه(ت180هـ) في قوله: "فإذا كان الاسمُ حالا يكون فيه الأمرُ لم تَدخله الألفُ واللام ولم يُضَف. لو قلتَ: ضربتُه القائمَ تريد: قائماً كان قبيحا[5]".

فإذا جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة [6]؛ لأنها خبر في المعنى، كنحو : (سار زيد راكبًا) وقد تضمّنَ الإخبارَ بمسير زيد وركوبِه في حالِ حصول سيره، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً ؛ لأنّها مستفادةٌ، وهي نكرة تشبه التمييز، وفي وقوعها جوابًا لـــ"كيف جاء؟". و(كيف) هنا تسأل عن نكرة [7].

وقد وردت معرفة في بعض كلام العرب بخلاف الأصل، ومن ذلك قولهم: (جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ[8]، أي: جَاءُوا بِكَثْرَة، واجتهد وحدك .فـ (وحدك) :حال معرفة مؤولة بنكرة، والتقدير : اجتهدْ منفردًا ،

---

(1) أي مزدحمة؛ وقد جاءت هذه الجملة في بيت للبيد العامري، يصف حمارًا وحشيًا أورد أُتنَه الماءَ لتشرب، وتمام البيت:

فأوردها العِراك ولم يذدْها ولم يشفقْ على نغص الدَّخالِ

(2) حاشية الخضري :434/1.

(3) شرح كتاب الحدود :224.

(4) يُنظر: الكافية في علم النحو:24،وشرح الرضي على الكافية :15/2،

(5) الكتاب :377/1.

(6) قال أبو البركات : "فإن قيل: لم وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكباً، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة" .أسرار العربية :152،ويُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:235.

(7) يُنظر :اللباب في علل البناء والإعراب :284/1،وشرح المفصل لابن يعيش :17/2.

(8) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الامثال :316/1

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وأرسلها العراك، أي :معترِكة [1]، وكلمته فاه إلى فِيَّ، فكلمة (فاه) حال مؤولة بنكرة عند جمهور البصريين وسيبويه وإن كانت اسما جامدًا معرفًا بالإضافة ؛ لأنها في قوة اسم مشتق نكرة ، أي : متشافهين[2] ،وعند الكوفيين أنها مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالًا ،والتقدير :كلمته جاعلًا فاه إلى فِيَّ [3]،وإلى هذا ذهب الفارسي [4].

فالمصدر المعرّف إذا وقعَ حالاً فإنه يكون على نوعين" أحدهما علم جنس، كقولهم:"جاءت الخيلُ بدادِ"أي متبددة، وهو علم جنس للتبديد بمعنى التفرق، أي: جاءت الخيلُ مُتفرّقةً مُتبددة، وهو مبنيٌّ على الكسر كـ (حذامِ)، وقد وقع حالاً لتأوله بوصف، وهو قولهم مُتبدّدة، ومنه قول الشاعر:

"وذكرتَ من لَبَنِ المُحلَّق شُرْبَةً والخَيْلُ تَعْدُو في الصَّعِيد بَدادِ"[5]

وذهب السيرافي إلى أنَّ (بداد) في معنى متبددة، بقوله:" وحقيقة هذا أنّ (بداد) في موضع مصدر مؤنث معرفة وإن كان لا يُتكلم به، كأنه في التقدير البدّة لا يتكلم بالبدة ولكن هذا حقيقتها"[6].

والآخر: أن يكون معرفا بـ (أل)؛ ليس بعلم جنس، وإنما معرفاً بـ (أل) لفظًا :كـ(أرسلها العراكَ)، فـ(العراكَ) معرف ب(أل)، مؤوّل بنكرة، أي معترِكة، وزِيدَ على التعريف المعرَّفُ بالإضافة (جاء زيد وحدَه) أي منفردًا [7].

(1) يُنظر :المفصل في صنعة الإعراب :91،والتبيين عن مذاهب النحويين :297،وشرح المفصل لابن يعيش:17/2،وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك 257/2.

(2) يُنظر :ارتشاف الضرب :1559/3،والعدة في إعراب العمدة :103/3،وشرح التصريح بمضمون التوضيح : 574/1.

(3) يُنظر :شرح كتاب سيبويه:282/2،وشرح التسهيل :324/2.

(4) يُنظر :الإيضاح العضدي :200، وارتشاف الضرب :1559/3،وشرح التصريح بمضمون التوضيح : 575/1

(5) البيت بلا نسبة في المقتضب :371/3 ،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي :65/1.

(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي :65/1،ويُنظر:شرح المفصل لابن يعيش :52/3.

(7) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب :286/1–287،وشرح المفصل لابن يعيش :17/2،وسفر السعادة وسفير الإفادة :166/1،وشرح التسهيل :327/2،وشرح شذور الذهب لابن هشام:325،والمساعد على تسهيل الفوائد:2:13.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

واختلف النحاة في مجيء الحال معرفة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :ذهب جمهور البصريين إلى أن الحال لا تكون إلّا نكرة ، وما ورد منها معرَّفًا حكموا بشذوذه وأوَّلوه بنكرة[1].

قال سيبويه : "وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ. قال لبيدُ بن رَبيعةَ:

فأَرْسَلَها العِراكَ[2] ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ[3]

كأَنّه قال: اعتراكاً"[4]. وتابع المبرد (ت285هـ) سيبويه في ذلك [5]، فحُكمُ "العراك" أنه منصوب على الحال ، وهو مصدرٌ معرفةٌ، في تأويل : مُعْتَرِكَةٌ. وذلك شاذٌّ، وإنّما يجوز الاتساع في المصادر ؛ كون لفظها ليس بلفظ الحال، فحقيقةُ الحال أن تكون بالصفات، ولا يجوز دخولُ (ال) مع الصفة المصرح بها، ، فالعرب لم يرد عنها (أرسلها المعترِكة) ولم تقل: (جاء زيدٌ القائمَ)، فتريد الحال، والحقيقة أنَّ هذا نائبٌ عن الحال، وليس حالاً، والتقديرُ هو :أرسلها معترِكةً، ثم جُعل الفعل موضع اسم الفاعل وذلك لمشابَهته له، فصار (تعترِكُ). ثمّ جُعل المصدر موضع الفعل ؛ لدلالته عليه، يقال: (أَوْرَدَ إبله العِراكَ) إذا أوْردها جميعًا الماء، مأخوذ من (اعترك القومُ)، أي: ازدحموا في المُعْتَرَك[6]، وقال سيبويه في موضع آخر : "وهذا ما جاء منه مضافا معرفةً وذلك قولك: طلبتَه جَهْدَك، كأَنّه قال: اجتهادًا. وكذلك طلبَته طاقَتَك[7]".

فجمهور البصريين يرون أن الحال لا يكون إلا نكرة، وما ورد من ألفاظ في بعض القراءات أو الأحاديث أو الشعر فتؤوَّل بنكرة . وبيَّن ابنُ مالك (ت 672هـ) مجيء الحال مُعرَّفًا بالألف واللام أو

(1) يُنظر :الكتاب :372/1، وارتشاف الضرب :1562/3،وشرح شذور الذهب للجوجري :456/2.

(2) العراك: الجماعة، أي أوردها جماعة، لم يذدها: لم يحبسها، الدخال: أن يشرب بعض الإبل، ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

(3) من البحر الطويل للبيد في ديوانه :70، ومن شواهد الكتاب :372/1،وشرح المفصل لابن يعيش :18/2،وشرح شذور الذهب :2 /455، وهمع الهوامع :301/2.

(4) الكتاب :372/1.

(5) ينظر : المقتضب : 237/3.

(6) يُنظر :أسرار العربية :152،وشرح المفصل لابن يعيش :18/2.

(7) الكتاب :373/1.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

بالإضافة، وهو إذ ذاك يحكم بشذوذه وتأويله بنكرة، وذكر أمثلة للمعرف بالألف واللام بنحو : ادخلوا الأول فالأول، أي مترتبين، وجاءوا الجماء الغفير أي: جميعا، وأرسلها العراك أي معتركة . ومنه قراءة بعضهم": {لَنُخرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}[1]، وهي قراءة الحسن البصري وابن أبي عبلة [2]، والمعنى :خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل [3]، ونُصِب على أنه مفعول مطلق، وقد حُذِف المصدر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه [4].

وحكى الكسائي والفراء أن ذلك بمعنى : لنخرجنّ الأعزَّ منها ذليلا، وحكى الفرّاء: ليخرجنّ الأعزُّ منها الأذلَّ، بمعنى ذليلا[5]، وذكر أبو حيان أن هذه القراءة– في نصب (الأذل) على أنه حال_ شاذة عند البصريين ، وقياس قول الكوفيين جواز هذا ؛ لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة (بأل)[6].وأما قوله صلى الله عليه وسلم : ((يذهب الصالحون الأول فَالْأول))[7]. فيجوز رَفعه على الصّفة أَو الْبَدَل، أَو النصب على الْحَال، وَجَاز ذَلِك وَإِن كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام ؛ لِأَن الْحَال مَا يتلخص من المكرر ؛ لِأَن التَّقْدِير: ذَهَبُوا مترتبين[8].وقد تابع سيبويه والمبرد وجمهور البصريين الكثيرُ من النحاة[9].

(1) سورة المنافقين /8.
(2) يُنظر: مختصر في شواذ القرآن :157، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر :543.
(3) يُنظر: الكشاف : 543/4.
(4) يُنظر: روح المعاني : 310/14.
(5) إعراب القرآن للنحاس :287/4.ويُنظر:معاني القرآن للفراء:160/3
(6) يُنظر: ارتشاف الضرب : 1565/3.
(7) صحيح البخاري : باب ذهاب الصالحين، رقم الحديث 6434، ج 8 /92.
(8) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :171.
(9) يُنظر: الأصول في النحو :298/2،وشرح كتاب سيبويه :257–258،وأمالي ابن الشجري :235/1،وشرح المفصل لابن يعيش:18/2،وشرح الأُشموني :8/2 ،وهمع الهوامع : 301/2.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

وقد سار الخضري على منهج البصريين ، إذ يرى أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليل ، كما يقرر أنه نوعان علم جنس كـ (جاءت الخيل بداد) علم جنس على التفرق ، ومعرف بـ (أل) الجنسية كـ (أرسلها العراك) ويرى أن الصحيح أنه مؤول بنكرة مشتقة[1].

المذهب الثاني : ذهب يونس والبغداديون إلى أنه يجوز أن يأتي الحال معرفة مطلقًا دون تأويل، قياسًا على الخبر فأجازوا : (جاء زيدٌ الراكب) [2].

المذهب الثالث : يرى الكوفيون أن الحال إذا كان متضمنًا معنى الشرط جاز أن يأتي بلفظ المعرفة ،نحو : (عبد الله المحسنَ أفضل مِنْهُ الْمُسِيءَ) فلفظتا: المحسن والمسيء حالان ؛ لتأولهما بالشرط ؛ فصح مجيئهما معرفة ،والتَّقْدِير: إذا أحسن أفضل مِنْهُ إذا أَسَاءَ، فإذا لم تتضمن معنى الشرط لم يصح مجيؤهما معرفة لفظًا، كقولك : (جاء زيدٌ الراكب) فلا يصح أن نقول:(جاء زيدٌ إن ركب)[3].وقد أول الجمهور نصب (المحسن ،والمسيء) على تقدير :إذ كان ،أو: إذا كان، أي : على خبر (كان) مضمرة، أي : (إذا كان المحسن أفضل منه ،إذا كان المسيء) [4]. وأرى أن الراجح قول البصريين القائلين بوجوب تنكير الحال، وأن ما ورد منه معرفًا فهو مؤول بنكرة ، والسبب في ذلك أن صاحب الحال معرفة، والحال تلتبس بالنعت إذا اتحدت هيئة الحال وصاحبها . فإذا جاءت الحال معرفة ، وجاء صاحب الحال معرفة أيضًا ؛ صح أن يكون موصوفًا بهذه الحال، وإن توهم السامع بأنها نعت ، والتبس الأمر عليه ، فدفعًا للالتباس التزموا في وصف المعرفة أن يكون معرفة ، وإذا أُريد منه الحال جاءوا به نكرة ، وقد رجّح الدكتور عمر علي الدليمي قول جمهور البصريين بقوله : "والراجح قول جمهور البصريين ؛ بقوة أدلتهم ، ورجاحة رأيهم ، كي لا يشكل علينا النعت من الحال ؛ ولأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، فنبقيه على الأصل ، وما ورد من ألفاظ وقعت حالًا، وهي معرفة فنؤولها

(1) يُنظر :حاشية الخضري :434/1.
(2) يُنظر :ارتشاف الضرب :3 /1563،وشرح ابن عقيل :185/2،وهمع الهوامع :301/2،وشرح الأُشموني :8/2.
(3) يُنظر :ارتشاف الضرب:1562/2،شرح ابن عقيل :186/2،وهمع الهوامع :301/2،وشرح الأُشموني :8/2.
(4) يُنظر :ارتشاف الضرب :1563/3،وحاشية الصبان :256/2.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

بنكرة ، فمذهب الكوفيين فيه الكثير من التكلف ، أما مذهب يونس والبغداديين ففيه تسامح يؤدي إلى الالتباس بين الحال والنعت"[1].

الخلاصة أو الخاتمة

وفي الختام نستعرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث :

1- نرى كثرة استشهاد الخضري بالآيات القرآنية ، والقراءات، والأشعار، مع استشهاده بالقليل من الأحاديث النبوية، وإجازته الاستشهاد بها في وضع القواعد النحوية.

2- لم يكن الخضري مقلدًا لآراء من سبقه، بل كان يعرض آرائهم ويناقشها، ثم يبدي رأيه، وربما كان مخالفًا لآرائهم، أو موافقًا لبعض آرائهم .

3- تبين أن الخضري يأخذ بآراء البصريين والكوفيين، أو هو يجمع بينهما، وإنْ كان بصريَّ النزعة في الغالب بآرائهم .

4- بعد أن أوردنا الكثير من الآراء والأقوال والخلافات حول مجيء الخبر جملة قسمية وانشائية تبين أن الصحيح هو الجواز.

5- يجوز أن يتوسط الخبر بين النافي والفعل المنفي .

6- وقوع المصدر المعرف حالًا قليل، وإذا وقع فهو مؤول بنكرة مشتقة.

(1) وقوع الحال معرفة : (بحث منشور في جامعة الانبار للعلوم الإنسانية) 21 – 22 .

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم .

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر :تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: 1117هـ) ،المحقق: أنس مهرة ،الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ،الطبعة: الثالثة، 2006م – 1427هـ.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب :تأليف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ – 1998 م.
3. أسرار العربية : تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ،الطبعة: الأولى 1420هـ– 1999م.
4. الأشباه والنظائر: تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1411هـ – 1990م.
5. الأصول في النحو: تأليف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ،الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
6. إعراب القرآن: تأليف :أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة: الأولى، 1421 هـ.
7. اعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ،تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي ،الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1420هـ – 1999م.
8. أمالي ابن الحاجب: تأليف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ) ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ،عام النشر: 1409 هـ – 1989 م .
9. أمالي ابن الشجري : تأليف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ ،تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1991 م .
10. إنباه الرواة على أنباء النحاة :تأليف القفطي ، علي بن يوسف ، تحقيق :محمد أبو الفضل ابراهيم ، الناشر :دار الفكر العربي، القاهرة ،ومؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت ،الطبعة الأولى،1986م.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف، والتبيين عن مذاهب النحويين :تأليف: : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(المتوفى: 577هـ) الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى 1424هـ– 2003م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

12. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: تأليف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ط .
13. الإيضاح العضدي، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (288 – 377 هـ) ،المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) ،الطبعة: الأولى، 1389 هـ – 1969 م.
14. البحر المحيط: تأليف :أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ،الناشر: دار الفكر – بيروت ،الطبعة: 1420 هـ.
15. البسيط في شرح جمل الزجاجي: تأليف :ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي ،تحقيق:عياد بن عيد الثبيتي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، تاريخ النشر :1407هـ–1986م ،الطبعة :الأولى .
16. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر ،جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الثانية ،1979م.
17. التبصرة والتذكرة: تأليف :أبو محمد عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق :د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،الناشر :دار الفكر ، دمشق ،تاريخ النشر :1402هـ–1982م، الطبعة الأولى.
18. التبيان في إعراب القرآن: تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ) ،تحقيق : علي محمد البجاوي ،الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
19. التبيين عن مذاهب النحويين: تأليف :أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ،المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين ،الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، 1406هـ – 1986م.
20. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،المؤلف: أبو حيان الأندلسي ،المحقق: د. حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ،الطبعة: الأولى.
21. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) ، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ –1983م .
22. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: تأليف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 – 827 هـ = 1362 – 1424 م) ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة ، الناشر: بدون ،الطبعة: الأولى، 1403 هـ – 1983 م.
23. التعليقة على المقرب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو :تأليف: بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (698 هـ) ،تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة ، تاريخ النشر:2004 م / 1424 هـ.
24. التعليقة على كتاب سيبويه: تأليف : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ) ،تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ،الطبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

25. توضيح المقاصد والمسالك الى الفية ابن مالك ،تأليف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) ،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر،الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ – 2008م.
26. التوطئة لأبي علي الشلوبيني(المتوفى 645هـ)، دراسة وتحقيق :الدكتور يوسف احمد المطوع ،الناشر :الكويت ، رقم الطبعة :1.
27. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري :تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ،تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ،الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ،الطبعة: الأولى، 1422هـ .
28. جمهرة الامثال :تأليف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ) ،الناشر: دار الفكر – بيروت .
29. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري(ت1287هـ) ،ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر للطباعة والنشر.
30. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك :تأليف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ) ،الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ،الطبعة: الأولى 1417 هـ –1997م .
31. حجة القراءات : تأليف : عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ) ،تحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ،عدد الأجزاء: 1،الناشر: دار الرسالة.
32. الحجة للقراء السبعة :تأليف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ) ،المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ،الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت ،الطبعة: الثانية، 1413 هـ – 1993م .
33. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الرابعة، 1418 هـ – 1997 م.
34. الخصائص : تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.
35. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة :الأولى ،1981م.
36. ديوان لبيد بن ربيعة العامري تأليف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: 41هـ) اعتنى به: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ – 2004 م.
37. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1415 هـ .

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

38. سفر السعادة وسفير الإفادة :تأليف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ) ،المحقق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق) ،الناشر: دار صادر الطبعة: الثانية، 1415 هـ – 1995 م .

39. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،د.ط ، د.ت.

40. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :تأليف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ،الطبعة: العشرون 1400 هـ – 1980 م.

41. شرح أبيات مغني اللبيب :تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ – 1093 هـ) ،تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق ،الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: (جـ 1 – 4) الثانية، (جـ 5 – 8 الأولى) ، عام النشر: عدة سنوات (1393 – 1414 هـ).

42. شرح الاشموني لألفية ابن مالك ،تأليف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ،الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م .

43. شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد": المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778هـ) ،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ،الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربي ،الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

44. شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)،المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،الطبعة: الأولى (1410هـ – 1990م).

45. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) ،الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان،الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م .

46. شرح الدماميني على المغني اللبيب: تأليف: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (المتوفى: 827 هـ) ،تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية ،الناشر: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة: 1،تاريخ النشر: 1428 هـ.

47. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو 686 هـ) ، تاريخ النشر: 1398 هـ .

48. شرح المفصل لابن يعيش: تأليف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

49. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: 672 هـ) ،تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ) ،تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة) ،الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ،عام النشر: 1425 هـ – 2005.

50. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، تأليف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669 هـ) ،تحقيق: د. صاحب أبو جناح ،الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1400 هـ – 1980م.

51. شرح شذور الذهب للجوجري : تأليف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ) ،المحقق: نواف بن جزاء الحارثي ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ،الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004 .

52. شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر: القاهرة ، الطبعة: الحادية عشرة، 1383.

53. شرح كتاب الحدود في النحو: تأليف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 – 972 هـ) ،تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز ،الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الثانية، 1414 هـ – 1993 م .

54. شرح كتاب سيبويه للرماني : تأليف :أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (296 – 384 هـ) ،أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية عام: 1418 هـ – 1998 م.

55. شرح كتاب سيبويه للسيرافي: تأليف : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ) ،تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، 2008 م.

56. شعر يزيد بن الطثرية: تحقيق : ناصر الرشيد ، دار الوثبة ، دمشق ،د.ط، د.ت.

57. العدة في إعراب العمدة : تأليف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه ، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) ،الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة الطبعة: الأولى، د.ت.

58. علل النحو لابن الورّاق : تأليف :محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية ،الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999م.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

59. غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري محمد بن علي . بعناية ج.برجستراسر. دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة :الثالثة ، 1982.

60. الكافية في علم النحو: تأليف :ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة ،الطبعة: الأولى، 2010 م.

61. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ،المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، تحقيق: الثالثة، 1408 هـ – 1988 م.

62. اللامات : تأليف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ) ،المحقق: مازن المبارك ، الناشر: دار الفكر – دمشق ،الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م.

63. اللباب في علل البناء والاعراب: تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ،المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

64. اللمحة في شرح الملحة : تأليف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

65. المساعد على تسهيل الفوائد: تأليف: بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ،الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة ،الطبعة: الأولى، (1400 – 1405 هـ).

66. مشكل إعراب القرآن لمكي: تأليف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى :437هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الثانية، 1405.

67. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر،الطبعة: الأولى.

68. معاني القرآن وإعرابه : تأليف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى 1408 هـ – 1988 م .

69. معاني القرآن: تأليف :أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ – 1990 م.

70. معاني النحو: تأليف: د. فاضل صالح السامرائي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م.

71. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: تأليف : الدكتور : أحمد مختار عمر ،والدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية ،1426.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2024)

72. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ) ،تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
73. المفصل في صنعة الإعراب :تأليف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) ، تحقيق د. علي بو ملحم ،الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ،الطبعة: الأولى، 1993.
74. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك) ،تأليف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ) ،تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2007 م.
75. المقتضب : تأليف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
76. المقرب ومعه مُثُل المقرب : تأليف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669 هـ) ،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمّد معوّض ،الناشر: دار الكتب العلميّة ،الطبعة: 1، تاريخ النشر: 1418 هـ.
77. المقرب: تأليف :علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (المتوفى :669هـ)،تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى 1392–1972.
78. موصل الطلاب على قواعد الاعراب : : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) ، تحقيق : عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1415هـ 1996م.
79. النحو العربي: تأليف :إبراهيم بركات ،الناشر: دار النشر للجامعات ، تاريخ النشر: 1428 هـ، الطبعة :1 .
80. النحو الوافي: تأليف: عباس حسن (المتوفى: 1398هـ) ،الناشر: دار المعارف الطبعة : الخامسة عشرة .
81. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
82. وقوع الحال معرفة : تأليف ، أ.د. عمر علي محمد الدليمي ،بحث منشور في جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد السابع ، حزيران ،2007م:21–22.

Doi:10.37940/RJIS.2024.2.1.17